

أخبار قصيرة

صحيفة نمساوية:
انضمام تركيا للاتحاد
الأوروبي وهم

نشرت صحيفة "دير ستاندارد" النمساوية تقريراً تناولت فيه تصريحات ألكسندر شالنبرج، وزير الخارجية النمساوي، الذي كان في زيارة رسمية إلى أنقرة، واصفاً احتمالية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي بأنه "وهم". وكتبت الصحيفة:

قال شالنبرج في تصريحاته لنظيره التركي: "بدلاً من العضوية الكاملة لتركيا في الاتحاد الأوروبي، فكروا في مفهوم واقعي للجوار يمكن تعزيزه من خلال تعاون براغماتي بين أنقرة وبروكسل".

من الجدير بالذكر أن تركيا تسعى رسمياً للحصول على عضوية كاملة في الاتحاد الأوروبي منذ عام ٢٠٠٥. حالياً هناك ١٦ فصلاً من أصل ٣٥ فصلاً مفتوحاً في ملف مفاوضات انضمام تركيا، ويمثل احتلال تركيا لقبرص العقبة الرئيسية أمام هذه المفاوضات.

بكين تدعم حضور
طالبان في المحافل
الدولية

في لقاء مع محمد عبد الكبير نائب رئيس الوزراء في حكومة طالبان، أكد "تشاو شينغ" سفير الصين لدى كابل على تعاون بلاده مع أفغانستان، وقال إن بكين ستدعم موقف كابل في الاجتماعات الدولية، خاصة اجتماعات مجلس الأمن، وإنها ملتزمة بالتعاون مع الإمارة الإسلامية.

ووفقاً للبيان الصادر عن "الأرغ" (قصر الرئاسة)، دعا السفير الصيني عبد الكبير أيضاً لحضور منتدى ترانس هيمالايا الذي سيعقد في الصين من جهته، شكر عبد الكبير الصين على تعاونها، وقال: "الإمارة الإسلامية، باعتبارها حكومة مسؤولة، ملتزمة بالتعهدات التي قطعتها على نفسها، وتسعى للعب دور نشط في القضايا الإقليمية واستقرار المنطقة وتقديمها".

الجماعة الإسلامية في باكستان:
تحريك انصاف لا يختلف
عن الأحزاب الحاكمة

قال البروفيسور محمد إبراهيم، رئيس حزب الجماعة الإسلامية في إقليم خيبر بختونخوا، معلّقاً على أحدث التطورات السياسية في باكستان: "لا يختلف حزب تحريك انصاف كثيراً عن الأحزاب الحاكمة (رابطة مسلم الليج نواز وحزب الشعب)، فهما وجهان لعملة واحدة". وأضاف: "هدفهما واحد وهو السيطرة على السلطة في باكستان". وتطرق إبراهيم إلى موجة التضخم في باكستان قائلاً: "بدأت الغلاء في عهد حكومة تحريك انصاف وبلغت الآن ذروتها".

وقال هذا القيادي البارز في حزب الجماعة الإسلامية: "ستعقد تظاهرة كبيرة تضامناً مع الشعب الفلسطيني في غزة في ١٩ مارس في مدينة بيشاور".



مع ازدياد الضغوط في المدارس

هل نحن أمام مسار جديد من التضييق على المسلمين في بريطانيا؟

كبير في مجلس الوزراء، الإسلام السياسي بأنه مشروع سياسي يسعى إلى استبدال القيم البريطانية بما يسمى القيم الإسلامية. ووصف أثناء فترة الغداء، تحدث هي وعائلتها سياسة المدرسة بشأن الصلاة قانونياً - ولكن مع الأسف خسروا، فبعد جلسة استمرت يومين، أيد قاض في المحكمة العليا حظر الصلاة في المدرسة. وحكم القاضي بأن الحظر لا يتعارض مع حق التلميذ في ممارسة حرية العبادة بحرية، وأن الحظر كان مبرراً لأن الصلاة تتعارض مع ما أسماه توجهاً المدرسة. ردود الفعل. لقد أشار المعارضون إلى أن حظر الصلاة لا يحترم الحقوق الأساسية المكرسة في القوانين المحلية والدولية، وأنه يضع "سابقة خطيرة" لحرية الدين والشمولية في المدارس البريطانية وما بعدها. كما لاحظ الكثيرون أيضاً أن حظر الصلاة مبني على الادعاء الخاطيء بأن المدارس البريطانية علمانية، في حين أنها في الواقع "ملتزمة بتوفير فرصة يومية للعبادة الجماعية".

على أي حال يُنذر حكم مدرسة ميكايلا بمستقبل قاتم لقمع "المسلمين" في المدارس البريطانية بموجب برنامج "منع" الجديد.

نظرية مؤامرة

أصبح "التطرف الإسلامي" الهدف الجديد لبرنامج "منع". بعد توصيات مراجعة شوكرس، بدأ العمل بنسخة جديدة من برنامج "منع"، الذي يعتبر جزءاً من استراتيجية مسمى "مكافحة الإرهاب" في المملكة المتحدة، منذ عام ٢٠٢٣. تأخذ النسخة لعام ٢٠٢٣ من سياسة "منع"، التي تسعى لتحقيق نفس الأهداف "الأسباب الفكرية للإرهاب" مثل النسخ السابقة من السياسة، "الإرهاب الإسلامي" بذريعة أنه "التهديد الإرهابي المحلي الرئيسي" للمملكة المتحدة ومصالحها. بالنسبة لبرنامج "منع"، فإن الإسلام السياسي هو ما يسمى "أيديولوجية التطرف"، والمتطرفون الإسلاميون هم إرهابيون محتملون. لكن الإسلام السياسي كان على رادار السياسة في المملكة المتحدة قبل أن يدرج برنامج "منع" ضمن أولوياته. في الواقع، لطالما كانت مكافحة الإسلام السياسي مشروعاً مفضلاً لدى بعض الجهات في المؤسسة السياسية. لقد ادعى مايكل غوف، وهو عضو

لأداء فريضة الحج في مكة. تعلم المدارس التلاميذ المسلمين أن كونهم مسلمين مشكلة. يتم استجواب تلميذ في المرحلة الثانوية حول آرائه بشأن الإسلام وتنظيم داعش الإرهابي، ويتم تدريس الإسلام في حصة التربية الدينية من خلال عدسة التطرف. تعلم المدارس التلاميذ المسلمين أن الحياة المسلمة لا تهم. يتعرض التلاميذ المسلمون الذين يؤيدون قضية فلسطين إما للإحالة أو التهديد بالإحالة إلى برنامج "منع". أو يواجهون ترسانة كاملة من تقنيات الانضباط مثل الاحتجاز والإيقاف المؤقت والفصل والتورط الشرطي ونقاط الجزاء والعزلة والحظر والتدخلات البدنية.

مسار جديد لمحاربة الإسلام

بينما يستمر اعتبار كون المرء مسلماً في المدرسة على أنه تطرف، فإن أي تعبئة من قبل التلاميذ للتعبير عن كونهم مسلمين علناً سيفسر بعد قضية مدرسة ميكايلا على أنها نشاط إسلامي.

في هذا السياق لبرنامج "منع"، يشير حكم صلاة مدرسة ميكايلا إلى مسار جديد في محاربة الإسلام في المدارس في السنوات القادمة. سيواجه التلاميذ المسلمون المزيد من التمييز والقمع لمجرد محاولتهم ممارسة دينهم في المدارس. ستكون طلباتهم للصلاة أو الالتزام بالممارسات الغذائية أو ارتداء الملابس الإسلامية التقليدية علامات على "الإسلام السياسي" التي ينبغي التصدي لها.

لن يكون هناك مكان للمسلمين العاديين الممارسين لدينهم في المدارس البريطانية. سيتم اعتبارهم "متطرفين" محتملين، وبالتالي تهديدات أمنية محتملة. سيتم تدريس التلاميذ المسلمين على أن الامتناع للإسلام هو شكل من أشكال التطرف الإسلامي. بذريعة مكافحة "التطرف الإسلامي"، ستصبح المدارس البريطانية منصات لقمع المسلمين، وخاصة عندما وسحق التعددية الثقافية والحريات الدينية للمسلمين. و في هذا المناخ المعادي للمسلمين، من المرجح أن تكون هناك آثار ضارة على الصحة العقلية والنفسية والأكاديمية للتلاميذ المسلمين، خاصة عندما يتعلق الأمر بتشكيل هويتهم الدينية والثقافية. لا يمكن فصل حكم صلاة مدرسة ميكايلا عن الزعة العنصرية والكراهية المعادية للإسلام التي تشكل السياسات الحكومية المعادية للمسلمين في المملكة المتحدة.

يشير المعارضون إلى أن حظر الصلاة لا يحترم الحقوق الأساسية المكرسة في القوانين المحلية والدولية، وأنه يضع "سابقة خطيرة" لحرية الدين والشمولية في المدارس البريطانية.

ازدياد القمع

تقاضي تلاميذها المسلمين إذا تحدوا الحظر على الصلاة. ما يقوله تيموثي وبرافرمان في الأساس هو أنه عندما يسعى المسلمون للحصول على تسهيلات لممارساتهم الدينية، فإنهم إسلاميون يتصرفون باسم الإسلام السياسي. لم يكن تيموثي وبرافرمان أول من يساوي بين طلبات المسلمين للتأجيل مع تعدد الثقافات للممارسة الدينية الإسلامية وبين الإسلام السياسي. لطالما احتجت مؤسسة الفكر المحافظة الجديدة "بوليسي إكستشينج" على التعبئة السياسية المسلمة، وانتقدت جهود المسلمين للتصديق على ممارساتهم الإسلامية علناً بزعم أنها محاولات لخلق مجتمع يتوافق بصراحة مع المذهب الديني - الأهداف المزعومة للإسلام السياسي.

في السنة المنتهية في مارس ٢٠٢٣، أسفرت المدارس عن أعلى عدد من الإحالات إلى برنامج "منع" (٢٦٨٤) من أصل ٦٨١٧، من بين جميع مؤسسات القطاع العام، مما ساهم في حقيقة أن ما يقرب من نصف (٤١٪) من الإحالات إلى برنامج "منع" كانت تتعلق بالشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١١ و ١٥ عامًا. في السنوات الأخيرة، شهدنا المزيد والمزيد من حالات إحالة الأطفال إلى برنامج "منع" لمجرد كونهم مسلمين: تقرر فتاة في العاشرة من عمرها ارتداء الحجاب، أو حفظ صبي في الثامنة من عمره أجزاء من القرآن، أو ذهاب شاب في السادسة عشرة

بذريعة مكافحة
«التطرف
الإسلامي»،
ستصبح المدارس
البريطانية منصات
لقمع المسلمين
والإسلام وسحق
التعددية الثقافية
والحريات الدينية
للمسلمين